السياسة الاستعمارية تجاه الاسلام فى السودان

د. إدريس سالم الحسن

يعد السودان أكبر قطر في أفريقيا من حيث المساحة، اذ تبلغ مساحته ما يقارب المليون ميلا مربعا. أضف الى ذلك أن أجزاء كبيرة من هذه المساحة أراض زراعية خصبة التربة يسهل ريّها نسبة لوجود نهر النيل العظيم الذي يقطع البلاد من أقصى جنوبها الى أقصى الشمال. وهذان العنصران ــ الأرض والماء ــ يجعلان للسودان أهمية اقتصادية قصوى.

أما من الناحية السياسية فأهمية السودان تنبع من كونه مدخلا لأفريقيا غير العربية وحاميا لظهر مصر من أي خطر يأتيها من الجنوب. وبما أن النيل هو الشريان بالنسبة للاقتصاد والحياة في مصر، وبما أن معظمه يجري في السودان فان أي تهديد لمجرى النيل يكون في الواقع تهديدا لاستقرار وأمن مصر.

ويحتل السودان موقعا هاما واستراتيجيا ليس من الناحية الجغرافية والاقتصادية والسياسية فحسب، وإنما من الناحية الثقافية أيضا. فالسودان هو البوابة الثقافية ومكان التلاقح بين الثقافة العربية والثقافات الافريقية المتعددة. فمنذ قديم الزمان كان السودان معبرا وبوتقة انصهار بين التيارات الثقافية عبر البحر الأحمر وعلى طول نهر النيل الى الجهات الجنوبية منه وإلى نواحي غرب أفريقيا كذلك.

وكل هذه الخصائص الجغرافية والاقتصادية والسياسية والثقافية المتفردة جعلت من السودان هدفاً للمطامع الاستعمارية المتعددة كان آخرها (كإستعمار تقليدي) الاستعمار البريطاني في عام ١٨٨٩م، والذي استمر بحكم البلاد إلى عام ١٩٥٦م، حيث أدت الحركة الوطنية المتزايدة إلى إنهائه، وبذلك نال السودان استقلاله في نفس العام.

وفي خلال نصف قرن من الهيمنة الاستعمارية استخدم الإنجليز وسائل عدة لتثبيت دعائم حكمهم وضمان استمراريته. فبالرغم من اعتمادهم الرئيسي على القوة العسكرية إلا أنهم لجأوا، وبقدر كبير إلى وسائل إقتصادية وأيدلوجية كذلك، في الجانب الأيدلوجي بالذات أنصب اهتمام الإنجليز على معالجة قضية الإسلام في السودان وقد أدرك المستعمرون منذ البداية أهمية وحساسية مسألة الدين الإسلامي وخطورته على استمرارية وجودهم الاستعماري، إذ أنه لم يتم لهم في الواقع السيطرة الكاملة على السودان إلا بعد القضاء على الثورة المهدية (١٨٨١ ـ ١٨٨٩م)، والتي كانت في أساسها ثورة دينية ضد الحكم التركي الجائر، وضد الشخصيات الاستعمارية المسيحية المرتزقة التي كانت تدعمه، كأمثال غردون (١).

استراتيجية السياسة الإنجليزية نحو الإسلام في السودان:

لم يكن ممكناً للإنجليز الاعتماد على قوة السلاح فقط، كما ذكرنا، وذلك لجملة أسباب. فمن ذلك

أن اتساع الرقعة الجغرافية للسودان تجعل استخدام قوات عسكرية كبيرة أمراً مكلفاً للغاية من الناحية الاقتصادية. كما أن استخدام مثل هذه القوات في مناطق السودان المختلفة بجبالها وغاباتها أمر غير مأمون العواقب. ولكي يضمن الإنجليز استتباب الأمر بأقل التكاليف الاقتصادية والعسكرية، كان لا بد لهم من اللجوء إلى وسائل أخرى تعتمد على إقناع أهالي السودان بأن الحكم الاستعماري ما جاء إلا لمساعدتهم ولخيرهم. وتنبه الانجليز إلى أن أنجع وسيلة في هذا الخصوص هي المؤثرات الدينية.

فمنذ القرن السادس عشر الميلادي أصبح الإسلام الركيزة العقائدية لمعظم سكان وسط وشمال السودان. وقد لعبت الطرق الصوفية دوراً مهماً وبارزاً في انتشار وتعميق الإسلام في نفوس سكان تلك الأصقاع. حتى إذا جاء القرن التاسع عشر ظهر محمد أحمد المهدي من بين ظهراني تلك الفرق الدينية وأخذ يدعو إلى العودة إلى أصول الدين الإسلامي الحنيف، والعمل بالكتاب والسنة، والاهتداء بالشريعة السمحاء، لتسيير أمور المجتمع. ونجح المهدي بتعاليمه الدينية في اجتذاب أعداد كبيرة من الناس نهضوا معه لإرساء قواعد حكم إسلامي على أنقاض حكم من خالفوا تلك التعاليم. وقد تأصلت تلك الروح الدينية في اتباع المهدي ومن شايعوه بدرجة أصبح من الصعب بمكان اجتثاثها بعد الهزيمة العسكرية للحركة المهدية.

وقد فطن الإنجليز إلى قوة تلك الروح الدينية، وأدركوا أنه لا بد لهم من التعامل معها بحذر شديد. وعلة ذلك أن التساهل أو الشدة في السماح للنعرة الدينية أن تبرز بصورة واضحة قد يؤديان إلى قيام ثورة دينية أخرى قد لا يكون في مقدور الإنجليز السيطرة عليها هذه المرة. كما أنهم - أي الإنجليز - لا يستطيعون تجاهل وجود تلك النعرة والتظاهر بأنها غير مؤثرة. فهم قبل غيرهم يدركون مدى تأثيرها.

وللخروج من ذلك المأزق - مأزق الاعتراف والاهتمام بالنعرة الإسلامية من جهة، ومحاولة السيطرة عليها من جهة أخرى - ابتدع الإنجليز استراتيجية فذة. وتتلخص تلك الاستراتيجية في التظاهر والاهتمام بالإسلام والمؤسسات الدينية في نفس الوقت الذي يسيطرون فيه على تلك المؤسسات ويفرغونها من محتواها الاجتماعي والسياسي، وبذلك ينزعون عنها فتيلة الخطر الذي قد يؤدي إلى إنفجارها يوماً ما. أي بمعنى آخر التظاهر بالعمل لصالح الإسلام، في حين أنهم كانوا يسعون في الواقع إلى كبحه وتقويضه. وقد نفذ الإنجليز تلك الاستراتيجية على مرحلتين: مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٧م)، ومرحلة ما بعد الحرب. وقد اتبعوا في ذلك سبل شتى نفصلها فيما يلي:

مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى:

وفي هذه المرحلة الأولى، والتي تبدأ منذ دخولهم السودان عام ١٨٨٩م، لجأ الإنجليز إلى طريقتين لتنفيذ استراتيجيتهم السابق ذكرها. واعتمدوا في الطريقة الأولى على التظاهر بعدم معاداتهم للإسلام، وبأن وجودهم في السودان ما هو في الواقع إلا لحماية الإسلام وإصلاح ما أفسدته سنوات حكم المهدية ـ على حد زعمهم. ولإثبات هذه الدعوى، استعان الإنجليز ببعض الشخصيات الدينية، ممن كانت في خلاف مع المهدية، وجاءوا بها في معية الجيش الغازي، حتى يقتنع الناس بأنهم ـ أي الإنجليز ـ ليسوا ضد الإسلام(٢). وبعد سقوط أم درمان العاصمة الوطنية للمهدية ـ في أيدي المستعمرين، جمع كتشنر ـ قائد جيش الإنجليز وأول حاكم على السودان ـ الأقطاب والزعماء الدينيين في السودان، ومعهم التجار وزعماء القبائل، كي يتحدث إليهم كرومر ـ قنصل بريطانيا في مصر وحاكمها الفعلي ومخطط السياسة الاستعمارية للسودان ـ والذي جاء خصيصاً من مصر لذلك اللقاء. وقد ركز كرومر في حديثه ذاك على أن الاستعمار البريطاني لا يعادي الإسلام، وأنهم لن يألوا جهداً في سبيل دعم ورعاية مصلحة الدين(٣). كما أن كتشنر أصدر ـ بصفته الحاكم العام على السودان ـ منشوراً أوضح فيه أن الغزو البريطاني للسودان ليس لإعادة سيادة القانون واستتباب الأمن فيه فقط، وإنما من أهدافه أيضاً إعادة نقاء جوهر الإسلام الذي قد أفسدته الثورة المهدية(٤).

ولتدعيم مزاعمهم بموالاة الإسلام في السودان، أنشأ الانجليز ما عرف «بمجلس العلماء»، واختاروا له بعضاً ممن تعاونوا معهم لإدارته. وقد حددت السياسة الاستعمارية مهام المجلس في تقديم المشورة والنصح فيما يخص الشئون الدينية. ولم يكن مسموحاً للمجلس بأية حال إتخاذ أية سياسة دينية منفصلة عن تلك التي تحددها الحكومة الاستعمارية. وقد كان من أوائل ما فعله المجلس هو موافقته وتأييده للمنشور الذي أصدره السكرتير المدني (ما يعادل وزير الداخلية الآن) عام ١٩٠١م، وقد جاء في ذلك المنشور أن الحكومة لن تعترض على أي نشاط ديني، طالما كان ذلك النشاط في المجال الاجتماعي فقط، ولا يحمل في طياته أية إشارات سياسية ـ أو بمعنى آخر أن يقتصر النشاط الديني على الجانب الأخلاقي فقط، وعلى مستوى الأفراد وليس على مستوى الجماعات(٥).

أما الطريقة الثانية التي اتبعها الإنجليز في المرحلة الأولى بجانب التظاهر بمساندتهم للإسلام ـ فقد كانت التشديد والوقوف بحزم ضد أية بادرة لانتفاضة دينية تبدو في الأفق في الأماكن البعيدة والنائية من المراكز الحضرية. فقد كانت الدوائر الاستعمارية في هذه المرحلة تتشكك في كل تنظيم ديني مهما

كان، وتعتبره مصدراً محتملاً لثورة دينية. وقد جاء في منشور عام ١٩٠١م (والذي سبقت الإشارة إليه) توضيح من السكرتير المدني لحكام المديريات (المحافظات) بأن سياسة الحكومة هي وضع حد لما يعرف بالطرق الصوفية، والتي «هي تنظيمات دينية أساساً ولكنها غالباً ما تؤدي إلى حدوث مشكلات سياسية». وأضاف المنشور بأن على أولئك الحكام أحكام الرقابة على التنظيمات الدينية وإبلاغ الحكومة عنها أولاً بأول، وبضرب تلك التنظيمات وردعها بقوة عند أول بادرة لتحركها سياسياً، بدون الرجوع إلى الحكومة في ذلك. وشدّد المنشور على التأكيد من عدم هروب قادة تلك التنظيمات أو أتباعهم في حالة مهاجمتهم من قبل قوات الحكومة، إذ أن هروبهم إلى أماكن قصية من السودان قد يزيد من قوتهم السياسية والعسكرية، ويجعل من القضاء عليهم أمراً ليس باليسير(٦). وقد كان نتاج هذا الأسلوب أن العقدين الأولين من الحكم الاستعماري شهدا حملات لا هوادة ولا رحمة فيها ضد التنظيمات الدينية ذات الاتجاهات السياسية. وتزخر الملفات الإدارية لتلك الفترة بالكثير من الحالات التي نفذت فيها إجراءات قاسية، وصلت إلى درجة قتل كل المشتركين في تلك التنظيمات على الرغم من استسلامهم. وبالنظر إلى حجم وطبيعة تلك التنظيمات نجد أنه لم يكن هناك مبرراً في الواقع لمثل تلك الإجراءات بالغة الشدة(٧).

المرحلة الثانية: أو مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى:

وهذه المرحلة تتميز عن سابقتها بأن الإنجليز مالوا إلى مراجاة ومصانعة الزعماء الدينيين أكثر من ذي قبل، وزادوا في تظاهرهم بنصرة الإسلام والعمل من أجله. والسبب في كل ذلك هو اشتراك تركيا في تلك الحروب مع ألمانيا وضد بريطانيا، كما نعلم. وقد أثار مخاوف بريطانيا احتمال تأثر النعرة الدينية في السودان بما كانت تروجه تركيا في دعايتها من أن الحرب ما هي في الأساس إلا حرب دينية بين المسلمين والنصارى. وقد أراد الإنجليز قطع الطريق على الأتراك حتى لا يستفيدوا من نجاح تلك الدعاية، وفي الواقع لم تكن مخاوف الإنجليز بلا مبرر(٨). ولمحاربة تلك الدعاية سعى الإنجليز إلى ترضية الزعماء الدينيين، والظهور أمام عامة الشعب بمظهر الحريص على الإسلام ورعاية مصالح المسلمين(٩) فقد منحت الحكومة الاستعمارية ما كان يعرف «بكسوات الشرف» للزعماء الدينيين، وقلّدتهم الألقاب والأنواط والنياشين المختلفة، كما كرمتهم في المحافل بإقامة الاحتفالات التكريمية لهم(١٠). أما من الناحية الاقتصادية، فقد منح الإنجليز أولئك الزعماء أراضي زراعية كثيرة في مناطق متعددة، من أهمها مشروع الجزيرة، والذي هو من أخصب الأراضي في وسط السودان، وقد تم استثناء أولئك الزعماء من القوانين التي كانت تحرم الأفراد من حيازة مساحات كبيرة من أراضي المشروع(١١). كما

سهّل الاستعمار لأبناء الزعماء دخول المدارس الحكومية وإرسالهم إلى إنجلترا لمواصلة تعليمهم.

وإذا كان الإنجليز قد أرادوا بكل ذلك استمالة عامة الشعب عن طريق إظهار الود والاحترام لزعمائه الروحيين، فإنه لم يغب عن بالهم خطورة تجمع هؤلاء الزعماء على استمرارية حكمهم، ولذلك سعى المستعمر إلى خلق جو من التنافس والصراع بين الزعماء حتى لا تنشأ بينهم وحدة تكون نكالاً عليه. وقد تلخصت تلك السياسة ـ سياسة فرّق تسد ـ في تقريب أحد الزعماء والاهتمام به لفترة ثم تركه ليحل محله زعيم آخر لفترة أخرى(١٢). وهكذا نجح المستعمرون في إضعاف الصف الإسلامي ـ من ناحية الموقف السياسي ـ في السودان لفترة ليست بالقصيرة.

مجالات تنفيذ استراتيجية الاستعمار ضد الإسلام في السودان:

واستراتيجية الاستعمار ضد الإسلام في السودان (كما ذكرنا) تركزت في الاهتمام الظاهري به، واحتوائه من الداخل بالسيطرة على مؤسساته وتفريغها من محتواها السياسي والعملي، وربطها بالأجهزة الإدارية للنظام الاستعماري، أو استبدالها كلية بأنظمة تحل محلها.

ومن أخطر ما فعله الانجليز بالمؤسسات الدينية يتعلق بمجال التعليم. فقد كان التعليم قبل الاستعمار تعليماً دينياً، تقوم بعبئه المؤسسات الدينية التقليدية. في عهدي الفونج **(١٥٠٥ ـ ١٨٢١م)** والأتراك **(١٨٢١ ـ ١٨٨٤م)** كانت الخلاوي(١٣) تعلّم مبادىء علوم القرآن، والتوحيد، والحديث، والفقه، والشرع(١٤). ومما سعى إليه الإنجليز، ونجحوا فيه إلى حد كبير، هو ربط تلك الخلاوي بخطة التعليم العلماني الذي أدخلوه في السودان(١٥). وبذلك أصبحت روافد للمدارس الحكومية الحديثة ذات المناهج التي وضعها مخططو التعليم الاستعماري في السودان من أمثال «سكوت» و«جريفث». وبموجب هذه الخطط أصبح معلمو الخلاوي يتقاضون رواتبهم الشهرية من الحكومة الاستعمارية ـ أي بمعنى آخر صار رزق ومعاش من يقومون على المؤسسات التعليمية الدينية معتمداً على استمرارية الوجود الاستعماري. وفي مقابل تلك المرتبات الشهرية، وما تتلقاه الخلاوي من إعانات سنوية قليلة، كان يتوجب على المعلمين حضور دورات تدريبية تنظمها مصلحة المعارف (والذي أصبحت وزارة بعد الاستقلال)، كما كانوا يخضعون أيضاً للزيارات التفتيشية المفاجئة التي كان يقوم بها المفتشون الإنجليز التابعون لإدارة التعليم(١٦). وبذلك صار النظام التعليمي التقليدي وسيلة لتحقيق أهداف الاستعمار، والتي كانت تتركز في توفير العدد اللازم من صغار الموظفين لمعاونة الإدارة الاستعمارية في حكم البلاد(١٧).

وفي مجال العمل الاجتماعي العام حاول الإنجليز إفراغ المؤسسات الدينية التقليدية **(كالخلوة والمسيد)**(١٨) من محتواها العملي، وذلك عن طريق إنشاء مؤسسات موازية تحل محل تلك المؤسسات التقليدية وتعمل عملها. فقد كان المشائخ الدينيون يقومون بدور الوساطة لحل المشكلات الاجتماعية، والتي كانت تحدث بين الأفراد والأسر والجماعات، سواء أكانت تلك المشكلات مشكلات تتعلق بالزراعة، أو الأرض، أو التجارة، أو خلاف اجتماعي، أو جرائم القتل(١٩). ولكن تحت ظل المؤسسات الحكومية الجديدة أصبح حل تلك المشكلات الاجتماعية من مهام المحاكم المدنية ومفتشي وموظفي الإدارة البريطانية بدلاً عن الشيوخ.

أما في المجال القضائي فقد أقام الإنجليز محاكم شرعية للأحوال الشخصية، جنباً إلى جنب مع المحاكم المدنية والجنائية، والتي تعتمد على القانون الوضعي الذي استقاه الإنجليز من تجربة حكمهم الاستعماري للهند(٢٠).

ومن الطرق غير المباشرة التي اتبعها الإنجليز لإضعاف الإسلام من الناحية الاقتصادية الاعتماد على رأس المال غير الوطني لدعم الاقتصاد السوداني. فقد كانت تراخيص الشركات، والمقاولات الكبرى، وأعمال التصدير والاستيراد، تمنح للشركات الإنجليزية، والتجار الإغريق واليهود والهنود و«الشوام» (المسيحيون الشاميون)(٢١). وبإضعاف التأثير الوطني الإسلامي في مجال الاقتصاد لم يعد السودانيون قادرون على امتلاك أية وسيلة للضغط على الحكومة، وبذلك لم يكن في الواقع كبير تأثير على الأحداث السياسية ومجراها.

أما في **المجال السياسي** فقد لجأ الإنجليز (كما ذكرنا) إلى طرق عديدة لتفتيت الوحدة والتماسك اللذين كان يمكن أن ينشأ بين الزعماء الدينيين. فتقريبهم لأحد الزعماء لفترة والاهتمام به، ثم نبذه ليحل محله زعيم آخر، أدى إلى محاولة كل زعيم نيل رضاء السادة الإنجليز على حساب علاقته بالزعماء الآخرين. كما كان اهتمام المستعمر بأبناء الزعماء وتأهيلهم في مدارس علمانية، وإرسالهم إلى إنجلترا، محاولة لإبعاد أولئك الأبناء من مصادر الإسلام وتشربهم به وخلق حاجز بينهم ـ أي أبناء الزعماء ـ وبقية أفراد مجتمعهم. ولما كان المستعمرون يخططون ويعدون لأن يتولى أبناء أولئك الزعماء المشاركة في حكم البلاد فقد كان مما يخدم أهدافهم الاستعمارية أن يتمثل أبناء الزعماء الثقافة وأسس الحكم الغربيين، إذا قدر لهم تولي مقاليد الأمور يوماً ما. ونتيجة لذلك فمن المتوقع إضعاف الروح الديني الإسلامي مع انتشار الثقافة الغربية العلمانية. ومع بعد الساسة المحليين عن مصادر ثقافتهم الإسلامية،

خاتمة :

ومجمل القول أن الاستعمار البريطاني، ومنذ غزوه للسودان، قد اعتمد استراتيجية لمواجهة الاسلام في السودان تتخلص في عدم إظهار العداء له (بل على العكس من ذلك التظاهر بموالاته وحمايته مع القيام بضربه وتقويضه في الخفاء. وقد استخدم الانجليز مختلف الطرق، وعلى مستويات متعددة، لتحقيق تلك الاستراتيجية. ففي المناطق النائية — والتي لا علاقة مباشرة لها مع العمران — استخدموا القوة العسكرية السافرة والشرسة في مواجهة أية تحركات دينية ذات طابع سياسي. أما في الريف فقد لجأوا الى هدم المؤسسات الدينية التقليدية أما بتفريغها من محتواها العملي الاجتماعي — بمعناه العام — أو بإحلال مؤسسات ادارية تقوم بما كانت تقوم به المؤسسات الدينية . وفي المناطق الحضرية أنشأ الانجليز المعاهد والمجالس الدينية تحت اشرافهم ورقابتهم، وجعلها تبدو كما لو كانت هي المسئولة عن السياسة والتخطيط الديني في السودان . وتم تنفيذ هذه الاستراتيجية على المستوى الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي، والثقافي.

ونخلص الى أن سياسة الاستعمار سعت سعيا دؤوبا لكسر شوكة الاسلام والوحدة الدينية برغم تظاهرها بتأييده. وان المؤسسات التي أنشأتها وأقامتها لا ترتكز في الواقع الى محتوى ديني اسلامي. كما وجه المستعمرون جهودهم لكي يحبطوا كل ما من شأنه أن يقوي من تآزر الزعماء الدينيين حتى لا تتحد كلمتهم وترتفع راية الاسلام .

* * *

الحواشي

(١) من الكتابات المهمة عن دولة المهدية كتابات د. محمد ابراهيم أبو سليم وبروفيسور ب. م. هولت (PM. Holt).

(٢)و(٣) أنظر في هذا مقالة : Warburg, G. «Religoius Policy in the Northern Sudan» in **Asian and African Studies** vol. 7, 1979, pp. 89-119.

(٤) علي أحمد سليمان «الصلة بين الأحزاب التقليدية والطائفية» جريدة الأيام اليومية ١٩/ أبريل/ ١٩٧٩م.

(٥)و(٦) أنظر ملف رقم «Int-2/32/60» بعنوان *Religious Tarikas in the Sudan* أي «الطرق الدينية في السودان». الملف موجود بدار الوثائق المركزية بالخرطوم.

(٧) أنظر ملف رقم Dakh. 1/36/23 بعنوان : Government Policy re Religious Tarikas — أي «سياسة الحكومة تجاه الطرق الدينية» — دار الوثائق المركزية، الخرطوم.

(٨) فنحن نعرف مثلا أنه كانت هناك اتصالات بين الاستانة وعلي دينار، سلطان دارفور (اقليم بغرب السودان). وقد كان هذا السلطان لا يدين بالولاء للانجليز مما اضطرهم أخيرا الى محاربته وقتله عام ١٩١٧م.

(٩) أنظر رسالة الماجستير المقدمة من الطالب القاتح عبدالسلام بقسم العلوم السياسية بجامعة الخرطوم عام ١٩٧٨ عن «حزب الأمة في السودان».

(١٠) أنظر ملف الملخص الشهري لتقرير المخابرات في السودان لشهر يناير عام ١٩٢٢م — دار الوثائق المركزي، الخرطوم.

(١١) ملف رقم B.N.P. 20/131 بعنوان: Government Policy re Sale of Land to Religious men أي «سياسة الحكومة بشأن بيع الأراضي لرجال الدين» — دار الوثائق المركزية، الخرطوم.

(١٢) أنظر مقال Warburg — سبق الاشارة اليه، وقد اتبعت هذه السياسة مع الزعماء علي الميرغني، زعيم الختمية وعبدالرحمن المهدي، زعيم الأنصار، ويوسف الهندي.

(١٣) الخلاوي هي مكان تعليم الصبيان القرآن في السودان، وتستخدم في الوقت ذاته كمكان لاستقبال ضيوف القرية، واللفظ يعني، بصيغة المفرد «خلوة» فترة الانقطاع للعبادة — وتعرف الخلاوي — مكان تعليم القرآن — في بعض البلاد الاسلامية باسم الكتاتيب أو المدارس.

(١٤) أنظر مقدمة كتاب «الطبقات» التي كتبها يوسف فضل حسن والكتاب من تأليف المؤرخ السوداني محمد بن ضيف الله، والذي ألفه أصلا حوالي عام ١٨٠٥م. النسخة المستخدمة هنا من تحقيق يوسف فضل ونشر مطبعة جامعة الخرطوم، ١٩٧٤م.

(١٥)و (١٦) للمزيد من التفاصيل حول هذا الأمر أنظر المقالة التي كتبها أحد المفتشين الانجليز والتي يشرح فيها بإسهاب جوانب تلك السياسات:

W. Purves, «Some Aspects ofthe Northern Province»

أي : «بعض جوانب المديرية الشمالية» — في كتاب: J. Hamilton, the Anglo - Egyptian Sudan From Within, London, 1935 .

(١٧) وقد كانت أهداف السياسة التعليمية الاستعمارية كما عرفها تقرير الحاكم العام في سنة ١٩٠١م تتخلص بما يلي:

١ — خلق طبقة من الحرفيين الوطنيين .

٢ — نشر التعليم بقدر ضئيل يكفي فقط لكي يفهم الأهالي أبسط قواعد الحكم.

٣ — ايجاد مجموعة صغيرة من الموظفين الوطنيين لملء المراكز الدنيا في السلم الاداري.

ورد هذا في تقرير الحاكم العام (١٩٠١) — نقلا عن مدثر عبدالرحيم: *M. Abd Al-Rahim Imperialism and* Nationalism in the Sudan , Oxford, 1969.

ص ٤١ .

(١٨) المسيد هو مركز تجمع ديني وغالبا ما يضم مكان تعليم القرآن ومسجد الصلاة، كما تقام فيه حلقات الذكر والمناسبات الدينية المختلفة. وقد يعرف «المسيد» في بعض البلدان الاسلامية بأسماء أخرى مثل «الزاوية» و«التكية».

(١٩) أنظر مثلا كتاب «مفتاح البصائر» لمؤلفه محمد بن الحاج نور — مطبعة التمدن، الخرطوم، ١٩٦٧، ص٣٢—٣٥.

(٢٠) أنظر ص ١١٩ من كتاب هولت:

P.M. Holt. ***A Modern History of the Sudan,*** *London. 1961.*

(٢١) في ملف رقم S.G.B. 32 بعنوان : .«Contracts in the Gezira Scheme» — أي «المقاولات في مشروع الجزيرة» والمعلومات الواردة في هذا الملف توضح أن السودانيين لم يكن مسموحا لهم الدخول في أي مناقصات ومقاولات كبيرة، ويسمح لهم فقط بالعمل كمساعدي مقاولين والذين هم اما انجليز أو «شوام» أو هنود. (الملف موجود بأرشيف مشروع الجزيرة بمدينة ود مدني بالسودان):